

تقرير التأكيد المستقل إلى مساهمي شركة بلدنا ش.م.ع.ف. حول ملاءمة تصميم وتطبيق وفعالية تشغيل أنظمة الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ فيما يتعلق بنظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية بموجب القرار رقم (0) لسنة ٢٠١٦

- تقييم الإدارة لمدى ملاءمة التصميم والتنفيذ والفعالية التشغيلية لإطار الرقابة الداخلية على التقارير المالية؛
- وصف العملية والرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للعمليات الجوهرية (تكنولوجيا المعلومات العامة ورقابة التطبيق، والرقابة على مستوى المنشأة، والإيرادات، والمبالغ المستحقة القبض، وإدارة المخزون، والأصول الثابتة، وإدارة الخزنة والنقد، والأصول البيولوجية، وكشوف الرواتب، والتقارير المالية والإقفال الدوري للسجلات المالية)؛
- أهداف الرقابة: بما في ذلك تحديد المخاطر التي تهدد تحقيق أهداف الرقابة؛
- تصميم وتنفيذ والحفاظ على أنظمة الرقابة لتحقيق أهداف الرقابة المعلنة؛ و
- تحديد الثغرات والإخفاقات في السيطرة؛ وكيفية معالجتها؛ ووضع إجراءات لمنع مثل هذه الإخفاقات أو لسد فجوات السيطرة.

قامت المجموعة بتقييم التصميم والتنفيذ والفعالية التشغيلية لنظام الرقابة الداخلية الخاص بها كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، بناءً على المعايير المحددة في الرقابة الداخلية - الإطار المتكامل ٢٠١٣ الصادر عن لجنة المنظمات الراعية للجنة تريد واي "COSO framework". تشمل هذه المسؤوليات تصميم رقابة مالية داخلية مناسبة تضمن سير أعمالها بشكل منظم وفعال، بما في ذلك:

- الالتزام بسياسات المجموعة؛
- حماية أصولها؛
- منع وكشف عمليات الاحتيال والأخطاء؛
- دقة واكتمال السجلات المحاسبية؛
- إعداد معلومات مالية موثوقة في الوقت المناسب؛
- الالتزام بالقوانين واللوائح المعمول بها، بما في ذلك قانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة ونظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية والصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية بموجب القرار رقم (0) لسنة ٢٠١٦.

إلى السادة / المساهمين
شركة بلدنا (ش.م.ع.ف)
الدوحة - دولة قطر

تقرير عن تقييم مجلس الإدارة لمدى ملاءمة تصميم وتطبيق وفعالية تشغيل أنظمة الرقابة الداخلية على التقارير المالية للعمليات الجوهرية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ لشركة بلدنا ش.م.ع.ف. ("الشركة")، وشركاتها التابعة (ويشار إليها مجتمعة بـ "المجموعة") فيما يتعلق بتقرير حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادرة عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية وفقاً للقرار رقم (0) لسنة ٢٠١٦.

وفقاً لمتطلبات المادة ٢٤ من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادرة عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية بموجب القرار رقم (0) لسنة ٢٠١٦، قمنا بتنفيذ مهمة تأكيد معقول حول تقرير مجلس الإدارة بشأن تقييم مدى تصميم وتطبيق وفعالية تشغيل أنظمة الرقابة الداخلية على التقارير المالية للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، بناءً على الإطار الصادر من قبل لجنة المنظمات الراعية للجنة تريد واي "COSO framework".

مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة والقائمين على الحوكمة

إن مجلس الإدارة مسؤول عن تطبيق والحفاظ على رقابة داخلية فعالة متعلقة بإعداد التقارير المالية. تشمل هذه المسؤولية تصميم وتطبيق والحفاظ على رقابة داخلية متعلقة بإعداد وعرض عادل للبيانات المالية الموحدة خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، واختيار السياسات المحاسبية المناسبة وتطبيقها، وإجراء التقديرات والأحكام المحاسبية المعقولة في مختلف الظروف.

يتم تقديم تقييم المجموعة لنظام الرقابة الداخلية من قبل الإدارة إلى مجلس الإدارة على شكل تقرير الرقابة الداخلية للإدارة متضمناً تقرير حوكمة الشركة، والذي يتضمن:

عند تنفيذ مهمتنا، حصلنا على فهم للمكونات التالية لنظام الرقابة:

- بيئة الرقابة
- تقييم المخاطر
- أنشطة الرقابة
- المعلومات والاتصالات
- الإشراف

تعتمد الإجراءات المختارة على حكمنا، بما في ذلك تقييم مخاطر التحريف الجوهرية لملاءمة التصميم وفعالية التشغيل، سواء كان ذلك بسبب الاحتيال أو الخطأ. تضمنت إجراءاتنا أيضاً تقييم المخاطر التي لم يتم تصميم الرقابة بشكل مناسب أو تشغيلها بفعالية لتحقيق أهداف الرقابة ذات الصلة الواردة في تقرير حوكمة الشركة. تضمنت إجراءاتنا اختبار الفعالية التشغيلية لتلك الرقابة التي نعتبرها ضرورية لتقديم تأكيد معقول بأن أهداف الرقابة ذات الصلة الواردة في تقرير حوكمة الشركة قد تحققت.

نعتقد أن الأدلة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لاستنتاجنا بشأن بيان الرقابة الداخلية للإدارة حول تقييمهم لمدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية للرقابة الداخلية للمجموعة على التقارير المالية.

جودة الرقابة واستقلاليتنا

خلال قيامنا بعمَلنا، التزمنا بمتطلبات الاستقلال وفقاً لمعايير السلوك الدولية ووفقاً لمتطلبات السلوك الأخرى ذات العلاقة لمجلس المحاسبين "قواعد سلوك المحاسبين المهنيين"، والتي تقوم على المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني وقواعد السلوك المهني ذات العلاقة في دولة قطر. هذا وقد إلتزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات والتزامنا بالمسؤوليات الأخلاقية ووفقاً لمعايير مجلس السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين.

تطبق شركتنا المعيار الدولي لمراقبة الجودة رقم (١) وبالتالي تحتفظ بنظام شامل لمراقبة الجودة بما في ذلك السياسات والإجراءات الموثقة فيما يتعلق بالالتزام بالمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

مسؤوليات القائم بمهام التأكيد

إن مسؤوليتنا هي إبداء رأي تأكيد معقول عن عدالة عرض "تقرير مجلس الإدارة حول أنظمة الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية" الوارد في تقرير حوكمة الشركات بناءً على المعايير الواردة في الإطار الصادر عن لجنة المنظمات الراعية للجنة تريد واي "COSO framework" بما في ذلك استنتاجها بشأن فعالية التصميم والتطبيق والفعالية التشغيلية للرقابة الداخلية للمجموعة على التقارير المالية "للعمليات الجوهرية" المعروضة في تقرير حوكمة الشركة لتحقيق أهداف الرقابة ذات الصلة والمنصوص عليها في وصف العمليات ذات الصلة بناءً على إجراءات التأكيد الخاصة بنا.

الإفصاح عن الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية

لقد قمنا بتنفيذ مهمتنا وفقاً للمعيار الدولي لارتباطات التأكيد ٣... (المعدل) "ارتباطات التأكيد بخلاف عمليات التدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية" الصادرة عن مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي ("IAASB"). يتطلب هذا المعيار تخطيط وتنفيذ إجراءاتنا للحصول على تأكيد معقول حول تقرير الرقابة الداخلية للإدارة بشأن تقييم مدى ملاءمة تصميم وتطبيق والفعالية التشغيلية للرقابة الداخلية للمجموعة على التقارير المالية للعمليات الجوهرية (تكنولوجيا المعلومات العامة وضوابط التطبيق، والضوابط على مستوى المنشأة، والإيرادات، والذمم المدينة، وإدارة المخزون، والأصول الثابتة، وإدارة الخزنة والنقد، والأصول البيولوجية، وكشوف الرواتب، والتقارير المالية، والإقفال الدوري للسجلات المالية) من جميع النواحي المادية، لتحقيق أهداف الرقابة المنصوص عليها في وصف العمليات ذات الصلة من قبل الإدارة، بناءً على لجنة المنظمات الراعية للجنة تريد واي COSO.

تعتبر العملية هامة إذا كان من المتوقع بشكل معقول أن يؤثر أي خطأ ناتج عن احتيال أو خطأ في سير المعاملات أو مبلغ البيانات المالية على قرارات مستخدمي البيانات المالية. لغرض هذه المهمة، فإن العمليات التي تم تحديدها على أنها مهمة هي: (الإيرادات، الذمم المدينة، إدارة المخزون، الأصول الثابتة، وإدارة الخزنة والنقد، وإدارة الاستثمار، وكشوف الرواتب، وإعداد التقارير المالية والإقفال الدوري للسجلات المالية).

تتضمن مهمة التأكيد من هذا النوع أيضاً تقييم مجلس الإدارة لمدى ملاءمة التصميم والتنفيذ والفعالية التشغيلية للرقابة في مؤسسة ما وتتضمن تنفيذ إجراءات للحصول على أدلة حول ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية للرقابة. تضمنت إجراءاتنا بشأن الرقابة الداخلية على التقارير المالية ما يلي:

- الحصول على فهم للرقابة الداخلية على التقارير المالية للعمليات الجوهرية:
- تقييم مخاطر وجود ضعف جوهري؛ و
- اختبار وتقييم التصميم والتنفيذ والفعالية التشغيلية للرقابة الداخلية على أساس المخاطر التي تم تقييمها.

معلومات أخرى

إن مجلس الإدارة مسؤول عن المعلومات الأخرى. تشتمل المعلومات الأخرى على تقرير حوكمة الشركة ولكنها لا تتضمن تقرير الرقابة الداخلية للإدارة.

إن استنتاجنا حول تقرير مجلس الإدارة بشأن ضوابط الرقابة الداخلية لا يتضمن المعلومات الأخرى ولا نقوم بذلك، ولن نبدي أي شكل من أشكال التأكيد بشأنها.

إذا تبين لنا، بناءً على الإجراءات التي قمنا بها، وبناءً على المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ هذا التقرير، أن هناك خطأ جوهرياً في هذه المعلومات الأخرى، فنحن مطالبون بالإفصاح عن هذه الحقيقة. ليس لدينا ما نصح عنه في هذا الصدد.

إذا تبين لنا عند قراءة التقرير الكامل لحوكمة الشركة وجود خطأ جوهري فيه، فنحن مطالبون بإبلاغ المسؤولين عن الحوكمة وهيئة قطر للأسواق المالية بهذا الأمر.

الرأي

في رأينا، أن تقرير مجلس الإدارة حول أنظمة الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية المعروض في تقرير حوكمة الشركات السنوي، تم بيانه بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، بناءً على المعايير الواردة في الإطار الصادر عن لجنة المنظمات الراعية للجنة تريد واي "COSO framework" متضمناً إستنتاج مجلس الإدارة عن فعالية تصميم وتطبيق وفعالية تشغيل الرقابة الداخلية على إعداد البيانات المالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

فتحي أبو فرح
شريك

مورستيفنز وشركاه - محاسبون قانونيون

سجل مراقبي الحسابات القطري رقم (٢٩٤)

سجل مدققي الحسابات لدى هيئة قطر للأسواق المالية
رقم (١٢.١٨٩)

٧ مارس ٢٠٢٢
الدوحة - دولة قطر

معنى الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية

إن الرقابة الداخلية للمنشأة على إعداد التقارير المالية هي نظام مصمم لتقديم تأكيد معقول فيما يتعلق بموثوقية التقارير المالية وإعداد البيانات المالية للأغراض الخارجية وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية. تشتمل الرقابة الداخلية لإعداد التقارير المالية للمنشأة على تلك السياسات والإجراءات التي:

١. تتعلق بحفظ السجلات بتفاصيل معقولة، وتعكس بدقة وعدالة المعاملات والتصرف في أصول المنشأة ؛
٢. تقديم تأكيد معقول بأن المعاملات يتم تسجيلها حسب الضرورة للسماح بإعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، وأن متحصلات ونفقات المنشأة تتم فقط وفقاً لتفويضات من إدارة المنشأة ؛ و
٣. تقديم تأكيد معقول فيما يتعلق بالوقاية أو الكشف في الوقت المناسب عن الاستحواذ غير المصرح به أو استخدام أو التخلص من أصول المنشأة التي يمكن أن يكون لها تأثير جوهري على البيانات المالية الموحدة.

القيود الكامنة

بسبب القيود الكامنة في الرقابة المالية الداخلية على التقارير المالية والالتزام بالقوانين واللوائح ذات الصلة ، بما في ذلك احتمال التواطؤ أو تجاوز الإدارة غير السليمة لأنظمة الرقابة، قد تحدث أخطاء جوهرية بسبب الخطأ أو الاحتيال ولا يتم اكتشافها. لذلك، قد لا تمنع الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية أو تكتشف جميع الأخطاء أو الإهمال في سير المعاملات أو الإبلاغ عنها، وبالتالي لا يمكن أن توفر تأكيداً مطلقاً بأن أهداف الرقابة سيتم تحقيقها كما أن توقعات أي تقييم للرقابة المالية الداخلية على التقارير المالية للفترات المستقبلية معرضة لخطر أن تصبح الرقابة المالية الداخلية على التقارير المالية غير كافية بسبب التغيرات في الظروف، أو أن درجة الالتزام بالسياسات أو الإجراءات قد تتدهور.

بالإضافة إلى ذلك، فإن أنشطة الرقابة التي تم تصميمها وتنفيذها وتشغيلها كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ المشمولة بتقرير التأكيد الخاص بنا لن تعالج بأثر رجعي أي نقاط ضعف أو أوجه قصور كانت موجودة في الرقابة الداخلية على التقارير المالية و الالتزام بالقوانين واللوائح المعمول بها قبل تاريخ تفعيل هذه الرقابة.